البحرين

الجدول 1	2019
عدد السكان، مليون	1.5
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	37.9
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	25257.1
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[1]	99.4
العمر المتوقع عند الولادة، سنة[1]	77.2

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(1) أحدث قيمة بمؤشرات التنمية العالمية (2018).

من المتوقع أن ينكمش اقتصاد البحرين في عام 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وتفشي جائحة كورونا. ومن المرتقب أن يرتفع العجز في المالية العامة والعجز في ميزان المعاملات الخارجية بشدة في 2020، بعد التراجع الذي حدث في كليهما عام 2019. ومن المتوقع أن يتقلص عجز الموازنة الكلي بشكل تدريجي فقط خلال 2021-2022 نظرا لانخفاض عائدات النفط فضلا عن الإنفاق الضخم خارج الموازنة. وتنشأ المخاطر السلبية من طول وعمق الأزمة المزدوجة المتمثلة في استمرار الضعف في أسعار النفط، وفيروس كورونا.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

حتى قبل تفشي جائحة كورونا، كان تراجع أسعار النفط منذ عام 2014 سببا في تفاقم الاختلالات المالية والخارجية، وزيادة مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي. ولا تزال تنمية حقول جديدة للنفط والغاز (على سبيل المثال في حوض خليج البحرين) مع تنويع الاقتصاد، وتعزيز العائدات غير النفطية، وترشيد الدعم، من بين العوامل الأساسية لتحقيق استدامة الاقتصاد الكلي. ولكن التنويع يتوقف على قدرة البحرين على الحد من بطالة المواطنين وتطوير قاعدة المهارات المحلية اللازمة لنقل الاقتصاد نحو أنشطة تنافسية إلى جانب التمويل. وعلى جانب المالية العامة، تصدت السلطات لأوجه الضعف في الديون بإعلان برنامج تحقيق توازن الموازنة في أواخر عام 2018، والذي طرح خارطة طريق لتعديل هيكلي في المالية العامة في الأجل المتوسط.

وفي حين تراجع إجمالي عجز المالية العامة في ظل برنامج توازن الموازنة، فقد ظل عند مستوى يتجاوز 10% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 بسبب انخفاض أسعار النفط والإنفاق الضخم خارج الموازنة. وحتى قبل تفشي فيروس كورونا، كان احتمال تحقيق موازنة عامة متوازنة بحلول عام 2022، وهو ما التزم به البرنامج، أمرا غير مرجح على الإطلاق. ومن المتوقع أن تشكل تدابير التخفيف التي تبلغ قيمتها 4.3 مليارات دينار بحريني (أو 4.2% من إجمالي الناتج المحلي)- التي طُبقت في مارس/ آذار 2020 لمدة 3 أشهر وجرى تمديدها في يوليو/ تموز لمساندة المواطنين والقطاع الخاص على مواجهة التأثير الاقتصادي السلبي للجائحة- ضغطا إضافيا على كاهل المالية العامة. وإلى أن تتحسن الأوضاع وتتحول السياسات من تدابير التخفيف إلى استئناف ضبط أوضاع المالية العامة، فسيتأخر المسار الذي رسمه البرنامج.

التطورات الاقتصادية الأخيرة

تشير البيانات الرسمية الأولية إلى أن البحرين، التي تأثرت بالانخفاض الحاد في أسعار النفط والظروف العالمية والمحلية غير المواتية بما في ذلك الاختلالات الناجمة عن فيروس كورونا، سجلت انكماشا بنسبة 1.1% (على أساس سنوي) في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الربع الأول من 2020. وقد نتج هذا الانخفاض عن الاختلالات في الاقتصاد غير النفطي الذي انكمش بنسبة 1.7% (على أساس سنوي)، بسبب إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر، خاصة في قطاعي الخدمات والسياحة اللذين استثمرت فيهما البحرين بشدة. وأدى ضعف طلب المستهلكين نتيجة إجراءات التباعد الاجتماعي وتزايد عدم اليقين بسبب الجائحة إلى انكماش بنسبة 2% (على أساس سنوي) في الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، ويمكن أن يعوض ارتفاع الأسعار المتوقع في الربعين المقبلين ذلك على أساس سنوي.

وكان الهبوط في أسعار النفط والتقلبات في أسواق السلع الأساسية العالمية والتجارة العالمية من العوامل التي أثرت سلبا على الطلب على النفط والألومنيوم (قطاع المصب الرئيسي)، الأمر الذي شكل ضغوطا كبيرة على الإيرادات الحكومية. وتكشف الأرقام الصادرة عن وزارة المالية انخفاض الإيرادات الحكومية في النصف الأول من عام 2020 بنسبة 29% (على أساس سنوي). وتراجعت الإيرادات النفطية 35%. ونتيجة لهذا، تضاعف تقريبا العجز الإجمالي في الموازنة إلى 798 مليار دينار بحريني في النصف الأول من عام 2020، من 404 مليارات دينار في النصف الأول من 2019، بزيادة 98%.

كما أن انهيار صناعة السياحة التي شكلت 2.5% من إجمالي الناتج المحلي (2019) يؤثر بشدة على الإيرادات الضريبية والنشاط الاقتصادي. ولتعزيز الموارد المالية، حصلت البحرين على قرض بقيمة مليار دولار في مارس آذار لسداد سندات بقيمة 1.25 مليار دولار مستحقة في نهاية مارس/ آذار 2020، كما جمعت ملياري دولار من الأسواق الدولية في مايو/ أيار. وساء عجز ميزان المعاملات الجارية مع تراجع قيمة الصادرات 9% (على أساس سنوي) خلال النصف الثاني من 2020 بسبب انخفاض عائدات

الشكل 1. البحرين / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي

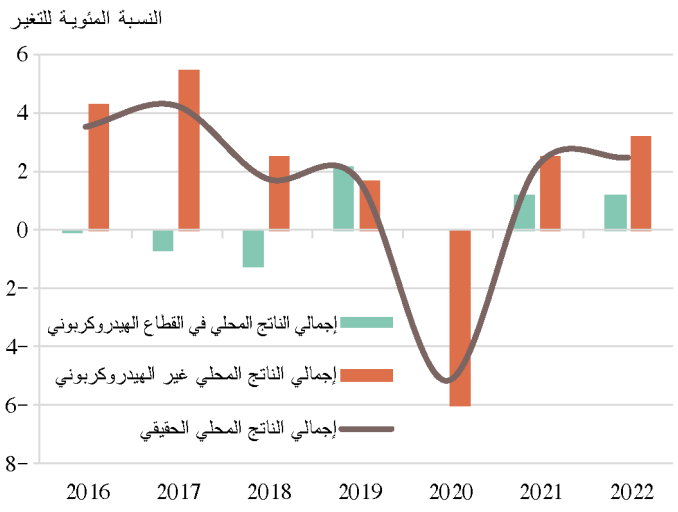

المصدر: السلطات البحرينية، وتوقعات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 2. البحرين / عمليات الحكومة العامة

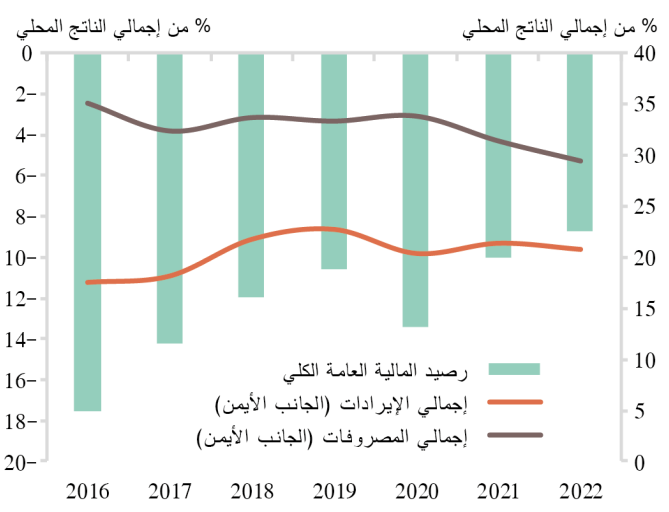

المصدر: السلطات البحرينية، وتوقعات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تصدير النفط.

ووفقا لأحدث البيانات المتاحة من هيئة تنظيم سوق العمل، فقد بلغ عدد العمالة الأجنبية 594944 في الربع الثاني من عام 2019، وهو ما يمثل 79.5% من إجمالي العمالة في البلاد، بينما بلغ عدد العمالة البحرينية 153103 خلال نفس الفترة. ومن السابق لأوانه تقييم نطاق رحيل العمال الأجانب نتيجة للتأثيرات التي خلفتها جائحة كورونا.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي 5% بحلول نهاية عام 2020 في ظل استمرار الاختلالات الناتجة عن جائحة كورونا، إلى جانب الانتعاش المتواضع في أسعار النفط خلال الفترة المتبقية من العام، وخلال الفترة من السنة 2021–2022، قد يعود النمو إلى 2% في المتوسط، وذلك بدعم من مشروعات البنية التحتية وانتعاش الأنشطة غير النفطية.

ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط والإنفاق الكبير خارج الموازنة، إلى جانب القدرة المحدودة على إنتاج النفط إلى توسيع عجز الموازنة الكلي إلى أكثر من 13% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020. وسيؤدي استمرار العجز الضخم في الموازنة العامة إلى ارتفاع سريع في الدين العام المُقدر أن يصل إلى 130% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2020. ومن شأن توسيع الطاقة الإنتاجية لشركة ألومنيوم البحرين أن يعزز الإيرادات غير النفطية مع انتعاش الطلب العالمي. وبالتالي من المتوقع أن يتقلص عجز الموازنة الإجمالي تدريجيا فقط في الفترة 2021–2022، نظرا لانخفاض عائدات النفط. وفي أعقاب هذه الجائحة، سوف يساعد المضي في إصلاحات المالية العامة وتحسين توجيه الدعم في إطار برنامج توازن الموازنة في تضييق عجز الموازنة. غير أنه من المتوقع أن يواصل الدين العام ارتفاعه في الفترة 2021–2022، نظرا لاحتياجات التمويل الإجمالية الكبيرة.

وتشير التقديرات إلى اتساع العجز في ميزان المعاملات الجارية بشكل حاد إلى نحو 8% من إجمالي الناتج المحلي في 2020 بسبب انخفاض عائدات صادرات النفط والألومنيوم، بالإضافة إلى انهيار عائدات السياحة. ومن المتوقع أن تتراجع الاحتياطيات الأجنبية إلى ملياري دولار في عام 2020 من 3.7 مليارات دولار في نهاية 2019. ومن المرجح أن يستمر العجز الكبير في ميزان المعاملات الجارية في الفترة 2021–2022 ولو بمستويات معتدلة بعض الشيء.

وتنبع المخاطر الرئيسية من تقلب الأسعار على طول سلسلة قيمة الطاقة (النفط، المنتجات البترولية، الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة)، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، واستمرار جائحة فيروس كورونا، وعدم كفاية إصلاحات المالية العامة، وكل ذلك من شأنه زيادة عجز الموازنة و الدين العام. وقد يؤدي التأخير في تنفيذ إصلاحات المالية العامة بموجب برنامج توازن الموازنة إلى ديناميكيات غير مواتية على صعيد السياسات المالية والاقتصاد الكلي والضغط على الإنفاق الرأسمالي. إن المسار الحالي للمالية العامة يجعل الوصول إلى وضع مالي متوازن بحلول عام 2022 أمرا مستحيلا، وسوف يتطلب تغيير المسار مزيجا من استخدام التمويل الكافي لاستيعاب الصدمات مع تجديد الالتزام بترشيد فاتورة الدعم "الكبيرة" وتحسين كفاءة الإنفاق. ورغم أن الاتفاق الجديد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل يمكن أن يفيد البحرين في قطاعات التجارة والسياحة والتعاون التكنولوجي، فلم يتضح بعد حجم التأثير الاقتصادي الكامل المحتمل لهذا الاتفاق. ومن المتوقع أن تؤثر جائحة كورونا سلبا على الدخل من العمل، لا سيما في قطاعات مثل السياحة والخدمات. لذا فإن وضع برنامج إصلاحي يكفل الحماية للفئات الأكثر ضعفا أمر بالغ الأهمية. وقد تشكل احتمالات إطالة أمد القيود المفروضة على سفر العمال الأجانب قوة دفع لتعزيز مواءمة سوق العمل المحلية للمواطنين والعمال الأجانب المقيمين، والبناء على إصلاحات سوق العمل الحالية في ذلك الاتجاه.

الجدول 2 البحرين / مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2017	2018	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	4.3	1.8	1.8	5.2-	2.2	2.5
الاستهلاك الخاص	1.3	1.9-	1.6	3.5-	2.3	3.0
الاستهلاك الحكومي	11.0	0.6	0.9	6.3	2.1	1.4
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	10.6	9.5	5.0	7.9-	1.8	5.0
الصادرات، السلع والخدمات	3.7	3.3	4.3	10.0-	5.0	4.1
الواردات، السلع والخدمات	7.6	5.7	4.4	8.2-	5.9	4.2
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	4.3	1.8	1.8	5.2-	2.2	2.5
الزراعة	0.9-	3.8	1.8	1.5	1.5	1.5
الصناعة	0.6	2.3	1.2	5.2-	2.5	2.5
الخدمات	7.2	1.4	2.3	5.3-	2.0	2.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	1.4	2.1	1.0	0.0	2.5	2.3
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	4.5-	5.9-	3.0-	7.9-	6.4-	5.3-
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.8	1.9	1.9	2.2	2.1	2.0
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	14.2-	11.9-	10.6-	13.4-	10.0-	8.7-
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	10.6-	7.6-	6.1-	8.5-	5.1-	4.0-

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.